



## إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

3 - 7 يناير 2027

كوالا لامبور (ماليزيا)



## إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)

المرجع: 111069\_120246 التاريخ: 3 - 7 يناير 2027 المكان: كوالا لامبور (ماليزيا) الرسوم: Euro 4600

### المقدمة

تأتي هذه الدورة التدريبية في إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs، لتلبية الحاجة المتزايدة إلى نماذج تعاقدية حديثة تمكن الحكومات من تنفيذ مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة بكفاءة واستدامة. كما تركز على الإطار المتكامل لإدارة عقود PPP منذ مرحلة التخطيط وحتى انتهاء دورة حياة العقد. وتوضح الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عقود الشراكة، مع إبراز دور الحوكمة والامتثال في ضمان نجاح المشاريع.

تستعرض دورة إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs، نماذج الشراكة PPP المعتمدة دوليًا وأفضل ممارسات PPPs في إدارة العقود الحكومية. تهدف إلى تعزيز قدرات المشاركين في صياغة عقود PPP وإدارة التزامات الشراكة بكفاءة عالية. وتغطي أيضًا التمويل في مشاريع الشراكة وآليات توزيع المخاطر بين الأطراف. تركز على التفاوض في عقود الشراكة وأساليب الحد من النزاعات. وتختتم بتطبيقات تحليلية مستمدة من تجارب دولية ناجحة في إدارة مشاريع الشراكة PPP.

### الفئات المستهدفة

تستهدف دورة إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- العاملون في الإدارات القانونية بالجهات الحكومية.
- المختصون بإدارة العقود الحكومية PPP.
- مسؤولو إعداد ومتابعة المناقصات العامة.
- موظفو إدارات المشتريات والموارد.
- مدراء إدارات العقود وتنفيذها.
- القانونيون العاملون في عقود PPPs التدريب.
- المستشارون القانونيون بالمؤسسات العامة.
- المختصون بالإشراف على مشاريع الشراكة.
- العاملون في إدارات التخطيط والتطوير.
- المختصون بالحوكمة والامتثال المؤسسي.
- العاملون في هيئات تنظيم الشراكات.
- المحامون المختصون بفض منازعات العقود.
- العاملون في شركات إدارة المشاريع.
- المختصون في التمويل في مشاريع الشراكة.
- المهتمون بتطوير خبراتهم في نماذج الشراكة PPP.

## أهداف الدورة التدريبية

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs، سيكون المشاركون قادرين على:

- تعزيز الفهم المتكامل لمفهوم إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- توضيح الإطار التنظيمي للشراكات ودوره في إنجاح المشاريع.
- تمكين المشاركين من التمييز بين نماذج الشراكة PPP المختلفة.
- تطوير مهارات صياغة عقود PPP وفق المعايير الدولية.
- تعزيز القدرة على إدارة دورة حياة عقود PPP بكفاءة.
- إكساب مهارات التفاوض في عقود الشراكة.
- فهم الجوانب القانونية لعقود PPP محليًا ودوليًا.
- تحليل مخاطر الشراكة بين القطاعين وطرق توزيعها.
- تطبيق أسس إدارة المخاطر في PPP.
- تعزيز الامتثال في عقود PPP وفق الأطر النظامية.
- دعم كفاءة إدارة التزامات الشراكة التعاقدية.
- فهم آليات التمويل في مشاريع الشراكة طويلة الأجل.
- تنمية القدرة على تقييم أداء عقود PPP.
- تطبيق مبادئ حوكمة عقود الشراكة.
- دعم اتخاذ القرار القانوني والتعاقدي السليم.
- تحسين كفاءة إدارة العقود الحكومية PPP.
- استيعاب أفضل ممارسات PPPs المعتمدة عالميًا.

## الكفاءات المستهدفة

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs:

- الإلمام الشامل بالأسس القانونية لعقود PPP.
- تحليل طبيعة عقود الشراكة الحكومية الخاصة.
- تصنيف نماذج الشراكة PPP وآليات تطبيقها.
- إعداد وصياغة العقود وفق الأطر الدولية.
- إدارة دورة حياة عقود PPP بفعالية.
- تقييم المخاطر التعاقدية في مشاريع الشراكة.
- تطبيق حوكمة عقود الشراكة المؤسسية.
- إدارة الالتزامات التعاقدية بين الأطراف.
- متابعة الامتثال القانوني والتنظيمي.
- تحليل الجوانب المالية لعقود الشراكة.
- تقييم الأداء التشغيلي والتعاقدي.
- الإشراف على تنفيذ العقود المعقدة.
- معالجة النزاعات التعاقدية بأساليب احترافية.
- دعم قرارات التفاوض التعاقدي.
- تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مشاريع الشراكة PPP.

## دراسة سيناريوهات

في تدريب إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs، سيطور المشاركون قدراتهم من خلال دراسة السيناريوهات التالية:

- تحليل مشروع شراكة في البنية التحتية.
- دراسة عقد PPP في قطاع النقل.
- تقييم توزيع المخاطر بين الشركاء.
- تحليل آليات التمويل طويل الأجل.
- مراجعة بنود الامتثال التعاقدي.
- دراسة حالة فشل شراكة حكومية خاصة.
- تحليل نموذج BOT في مشروع حيوي.
- تقييم أداء عقد شراكة قائم.
- دراسة آلية فض نزاع تعاقدي.
- مقارنة نماذج الشراكة PPP المختلفة.

## محتوى الدورة

### الوحدة الأولى: الأسس القانونية لإدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- مفهوم العقد في الإطار القانوني المعاصر.
- التكوين القانوني للعقد ومراحله.
- مفهوم إدارة العقود الحكومية PPP.
- الفرق بين العقد الإداري والعقد المدني.
- دور الحكومة في إدارة عقود الشراكة.
- مبادئ الامتثال في عقود PPP.
- الاتجاهات الحديثة في تدويل العقود.
- استخدام العقود النموذجية في PPPs.
- إدارة الالتزامات التعاقدية الأساسية.

### الوحدة الثانية: طبيعة عقود الشراكة الحكومية الخاصة

- الإطار القانوني لعقود PPP.
- دور غرفة التجارة الدولية في العقود النموذجية.
- الإنكوتيرمز وأثرها على عقود الشراكة.
- عقود FIDIC في المشاريع الهندسية.
- دور الأونسيترال في عقود البيع الدولي.
- اتفاقية فيينا وأثرها على عقود PPP.
- فسخ العقود وأثره القانونية.
- إدارة النزاعات التعاقدية.
- العلاقة بين القانون المحلي والدولي.

## الوحدة الثالثة: نماذج الشراكة PPP وآليات التنفيذ

- عقود الامتياز وإدارتها.
- مشروعات تسليم المفتاح.
- نموذج البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT.
- نموذج BOOT في المشاريع الكبرى.
- نموذج B00 وإدارته التعاقدية.
- عقود البيع والتوريد والنقل.
- إدارة مشاريع الشراكة PPP متعددة الأطراف.
- توزيع المخاطر بين الشركاء.
- تقييم جدوى النماذج المختلفة.

## الوحدة الرابعة: المعايير الدولية لإدارة وتنفيذ عقود الشراكة

- عقود السعر الإجمالي وسعر الوحدة.
- عقود التكلفة المستهدفة.
- عقود إدارة المشروعات.
- عقود تقديم المشورة.
- إدارة التعديلات التعاقدية.
- إعداد الشروط العامة والخاصة.
- تقييم الأداء التعاقدية.
- تطبيق أفضل ممارسات PPPs.
- ضبط الجودة والالتزام الزمني.

## الوحدة الخامسة: صياغة وإدارة دورة حياة عقود PPP

- الهيكل النموذجي لعقود PPP.
- ديباجة العقد وأهميتها القانونية.
- الفروق بين الأنظمة القانونية.
- صياغة الشروط والالتزامات.
- الضمانات والتعهدات التعاقدية.
- تعريف المصطلحات التعاقدية.
- إدارة الملاحق والمرفقات.
- متابعة التنفيذ المرحلي للعقد.
- إغلاق العقد وتقييم نتائجه.

## خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية

تعد إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص عنصرًا حاسمًا في نجاح المشاريع الاستراتيجية. تسهم الحوكمة الفعالة والامتثال القانوني في تقليل المخاطر وتعزيز الثقة بين الشركاء. يوصى بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في صياغة وإدارة عقود PPP. كما يعد التطوير المستمر للقدرات التعاقدية عاملاً أساسيًا لضمان استدامة الشراكات.